

نشرة إيكو

حقائق وأرقام

- يوجد أكثر من 18.8 مليون شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية
- 2 مليون شخص مشرد داخلياً
- 1 مليون شخص عائد
- 17 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي (المرحلتان 3 و4 حسب التصنيف المرحلي المتكامل لانعدام الأمن الغذائي (IPC)
- 6.8 مليون شخص يعانون من انعدام حاد في الأمن الغذائي (المرحلة 4 حسب التصنيف المرحلي المتكامل لانعدام الأمن الغذائي (IPC)
- 14.8 مليون شخص بحاجة إلى الرعاية الصحية الأساسية

التمويل

- المساعدات الإنسانية التي قدمها الاتحاد الأوروبي لليمن:
- في عامي 2015 و2016، 120 مليون يورو
- المخصصات في عام 2017: 51 مليون يورو



حقوق الصورة: فلوريان سيريكس/ منظمة العمل ضد الجوع (ACF)

الرسائل الرئيسية

- بعد مرور أكثر من عامين على اندلاع النزاع المسلح الواسع النطاق، يعتبر الوضع في اليمن اليوم أكبر أزمة إنسانية في العالم. ومنذ بدء النزاع في عام 2015، ازداد تدهور الأوضاع في اليمن نتيجة القتال، والتهجير القسري، ونقص السلع الأساسية، والانهيار الشامل للاقتصاد.
- إلى جانب اعتبار الوضع في اليمن أكبر حالة طوارئ في العالم بسبب انعدام الأمن الغذائي مع وصول عدد الأشخاص المعرضين لخطر المجاعة إلى 7 ملايين شخص، يواجه اليمن منذ أواخر شهر نيسان 2017 تفشياً غير مسبوق لوباء الكوليرا
- يدعو الاتحاد الأوروبي جميع أطراف النزاع إلى الالتزام بالقانون الدولي الإنساني وإلى ضمان حماية المدنيين من خلال الإمتناع عن الإستهداف المباشر والعشوائي للمدنيين والبنية التحتية المدنية، والسماح بالاستيراد التجاري للسلع الأساسية، ودفع رواتب الموظفين العاملين الذين يقدمون الخدمات الأساسية مثل خدمات الصحة والتعليم، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية دون قيود إلى السكان المحتاجين.
- خلال عامي 2015 و2016، خصص الاتحاد الأوروبي للمساعدات الإنسانية مبلغ 120 مليون يورو للأزمة في اليمن. وفي عام 2017، قام بتقديم 51 مليون يورو من المساعدات المنقذة للحياة إلى السكان اليمنيين، ليصل إجمالي المخصصات الإنسانية منذ بداية النزاع إلى 171 مليون يورو.

هاتف: (+32 2) 295 44 00
فاكس: (+32 2) 295 45 72
البريد الإلكتروني:
echo-info@ec.europa.eu
الموقع الإلكتروني:
<http://ec.europa.eu/echo>



* للوصول إلى جميع نشرات إيكو:
bit.ly/echo-fs

الخلفية

قبل تفاقم الصراع، كان اليمن يعد أفقر دولة في شبه الجزيرة العربية. فقد بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر 50 في المئة تقريباً، وسجلت البلاد أحد أعلى معدلات سوء التغذية في العالم. وقد أدى الصراع الحالي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية الحالية ووصول البلاد إلى حافة الانهيار مع وصول عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية إلى 18.8 مليون شخص (أي ما يعادل ثلثي عدد السكان).

في شهر آذار من عام 2015، شنت المملكة العربية السعودية بدعم من ائتلاف مكون من تسع دول عربية حملة جوية على اليمن بهدف إبعاد الحوثيين والقوات الموالية لصالح وإعادة حكومة الرئيس هادي. وبعد مرور عدة أشهر من الغارات الجوية والقتال العنيف، استعادت قوات التحالف والقوات الموالية للرئيس هادي السيطرة على عدن في تموز من عام 2015. ومنذ ذلك الحين، انتقلت الخطوط الأمامية شمالاً إلى تعز، والضالع، والبيضا، ومأرب والجوف وصنعاء. وفي الآونة الأخيرة، بدأ الائتلاف بتنفيذ عملية عسكرية كبيرة على طول ساحل البحر الأحمر، تتحرك ببطء من جنوب غرب البلاد نحو مدينة الحديدة الساحلية. وبعد سنتين من اندلاع الصراع، لم يتمكن أي من الطرفين من تحقيق أي انتصار عسكري. ويشير المحللون إلى أن التسوية السياسية وحدها ستؤدي إلى إنهاء الصراع.

وعلى الرغم من الجهود الدبلوماسية التي بذلها المبعوث الخاص للأمم المتحدة ولد الشيخ أحمد والمجتمع الدولي، لا توجد أي إشارات على استئناف مفاوضات السلام. ولم تتمكن ثلاث جولات فاشلة من محادثات السلام وعدة محاولات لوقف الأعمال القتالية حتى الآن من التوصل إلى اتفاق دائم لوقف إطلاق النار وتحقيق السلام.

الاحتياجات الإنسانية الرئيسية

بعد مرور عامين تقريباً على بدء الصراع، يواصل الوضع الإنساني المتردي أصلاً تدهوره في البلاد. ولم تعد الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية قادرة على تقديم الخدمات الأساسية للمحتاجين، والتي تشمل توفير الرعاية الصحية والتغذية الأساسية وإمدادات المياه والكهرباء، وخدمات شبكة الأمان الاجتماعي. وقد انخفضت الواردات من المواد الغذائية الأساسية والأدوية بشكل ملحوظ منذ بداية النزاع؛ وتوقف عمل الجهات المستوردة للمواد الغذائية، والمصانع والأسواق، والمحلات التجارية في العديد من المواقع؛ مع انهيار القطاع الاقتصادي والمالي مما أدى إلى مواجهة المزيد من التحديات في استيراد السلع الأساسية والتي تشمل المواد الغذائية والمستلزمات الطبية. وفي شهر كانون الأول من عام 2016، أشار المستوردون الرئيسيون إلى أنهم لم يعودوا قادرين على استيراد المواد الغذائية بسبب عدم وجود ضمانات مالية.

وفي كانون الثاني من عام 2017، أوقف التحالف مؤقتاً جميع الشحنات إلى الحديدة كجزء من العملية العسكرية التي يتم تنفيذها على طول ساحل البحر الأحمر. ومنذ ذلك الحين، تم استئناف إرسال بعض الشحنات، ولكن شكّلت إعاقة الوصول إلى ميناء الحديدة صدمة خطيرة أخرى لحالة الأمن الغذائي في بلد يعتمد على الواردات بنسبة تزيد عن 90%. ونتيجة للصراع، انخفضت واردات الأغذية، وإنتاج الأغذية، والأسواق العاملة مما أدى إلى انخفاض توافر الأغذية وزيادة الأسعار. ويمكن أن تؤدي زيادة التصعيد في محافظة الحديدة إلى تهجير ما يصل إلى 500000 شخص وتقليل الوصول إلى ميناء الحديدة، والذي يعتبر نقطة الدخول الرئيسية للسلع التجارية والإنسانية الأساسية إلى اليمن. وتعتبر حماية ميناء الحديدة أمر ضروري لضمان استيراد الأغذية إلى البلاد ومنع تدهور حالة السكان وتعرضهم لخطر المجاعة. وإذا ما توقف ميناء الحديدة عن العمل، من الممكن أن تحدث المجاعة في عام 2017.

وفي 1 تموز من عام 2015، أعلنت اللجنة الدائمة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة (IASC) أن الوضع الإنساني في اليمن قد وصل الآن إلى المستوى الثالث من الحالات الطارئة. وحتى الآن، تم تشريد أكثر من 3 مليون شخص؛ 2 مليون منهم لا يزالوا في حالة من التشرد الذي طال أمده؛ ووصل عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى خدمات الحماية إلى 11.3 مليون شخص؛ كما وصل عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدات الغذائية إلى 17 مليون شخص؛ ووصل عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدات في مجال الإمداد بالماء والإصحاح والنهوض بالنظافة (WASH) إلى 14.5 مليون شخص؛ كما وصل عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى الرعاية الصحية إلى 14.8 مليون شخص؛ ووصل عدد الأشخاص الذين يحتاجون للحصول على خدمات التغذية إلى 4.5 مليون شخص؛ في حين وصل عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المأوى والمواد غير الغذائية إلى 4.5 مليون شخص.

إضافة إلى معاناة اليمنيين، تم الإبلاغ عن تفشي وباء الكوليرا غير المسبوق منذ 20 نيسان في 20 محافظة من أصل 22 محافظة في اليمن. وخلال شهرين فقط، تم تسجيل أكثر من 210000 حالة يشتبه في إصابتها بالكوليرا وأكثر من 1340 حالة وفاة. ويؤدي الانهيار



للوصول إلى جميع نشرات
إيكو:
bit.ly/echo-fs

الوشيك للمرافق الصحية، وعدم دفع رواتب الموظفين الطبيين خلال 8 أشهر، والاستيراد المحدود للسلع الأساسية لتوفير الخدمات الصحية وخدمات الإمداد بالمياه والصرف الصحي والنهوض بالنظافة، إلى جانب تعقيد وصول المساعدات الإنسانية، إلى منع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وأصحاب المصلحة الوطنيين من مكافحة تفشي مرض الكوليرا.

وأظهر آخر تقرير للتصنيف المرحلي المتكامل لانعدام الأمن الغذائي IPC في شهر آذار من عام 2017 أن 17 مليون شخص، أي 60% من مجموع السكان اليمنيين، يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويحتاجون للحصول على مساعدة إنسانية عاجلة. من هذا العدد، يعاني 6.8 مليون شخص (المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل لانعدام الأمن الغذائي IPC) من انعدام الأمن الغذائي الحاد في حالات الطوارئ، حيث يوجد مليوناً شخصاً على الأقل في حالة حرجة و462000 طفل يعاني من سوء التغذية الحاد الشديد. وقد حذرت الأمم المتحدة من أن عدد الأشخاص المعرضين لخطر المجاعة سيصل إلى 7 ملايين شخص.

وتشكل آثار النزاع المسلح على السكان المدنيين مصدر قلق كبير. فقد تضررت منازل المدنيين والمدارس والمرافق الصحية، والبنية التحتية المدنية الأخرى، وتعرضت للتدمير والاحتلال. منذ بداية الصراع، وصل عدد القتلى إلى 10000 شخص على الأقل، ووصل عدد الجرحى إلى 44000، وفقاً للأمم المتحدة.

تتزايد الاحتياجات الفورية للسكان باستمرار. وفي حال عدم إحراز أي تقدم في التوصل إلى إتفاق وقف إطلاق النار والتوصل إلى حل سياسي، ستشهد حالة الأمن الغذائي مزيداً من التدهور، وسيصعب احتواء وباء الكوليرا، وسيصاب المزيد من الأطفال بسوء التغذية، وسيرتفع عدد الوفيات لدى المدنيين بشكل حاد في دوامة الجوع والمرض التي ستتجاوز عواقبها قدرات الجهات الفاعلة الإنسانية والخدمات العامة التي تشارف على الانهيار.

وتصل مخصصات خطة الاستجابة الإنسانية لليمن لعام 2017 إلى 2.1 مليار دولار أمريكي وتستهدف 12 مليون شخص. واعتباراً من منتصف شهر حزيران من عام 2017، تم التعهد بتخصيص ما مجموعه 920 مليون دولار أمريكي لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2017، أي بنسبة 30%.

الاستجابة الإنسانية للاتحاد الأوروبي

منذ بداية الصراع في عام 2015، قدمت المفوضية الأوروبية مساعدات إنسانية ليصل مجموع المخصصات إلى 171 مليون يورو.

وخلال مؤتمر إعلان التبرعات الذي تم عقده في شهر نيسان في جنيف، أعلن المفوض كريستوس ستيليانيدس عن تخصيص مبلغ إضافي قدره 51 مليون يورو في إطار خطة التنفيذ الإنساني لعام 2017 لإيكو. ويمنح الإتحاد الأوروبي للمساعدات الإنسانية الأولوية للمساعدات المُنقذة للحياة في قطاعات الصحة، والتغذية، والأمن الغذائي، والحماية، والمأوى/المواد غير الغذائية، وخدمات المياه والصرف الصحي كوسيلة للاستجابة لآثار الصراع وانهيار الخدمات العامة الأساسية.

ومن المتوقع حشد مبلغ إضافي قدره 70 مليون يورو من المساعدات الإنمائية خلال عام 2017 لدعم القدرة على الصمود والإنعاش المبكر، ومن المتوقع أيضاً تقديم المزيد من التعهدات في وقت لاحق من عام 2017 بعد استعراض منتصف المدة لملف التعاون الإنمائي مع اليمن.



للوصول إلى جميع نشرات
إيكو:
bit.ly/echo-fs